ESCWA in the news/ الإسكوا في الإعلام

9 Dec 2015

الاسكوا تشدد على أهمية قوانين المنافسة في تعزيز الاقتصاد و النمو
وكالة الأنباء الكويتية

A+ A-

بيروت - 8 - 12 (كونا) -- شدد مسؤول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اليوم الثلاثاء على اهمية القوانين المتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في تعزيز بيئة الاعمال ورعاية الاستثمارات وتحسين الاداء الاقتصادي والنمو في المنطقة العربية.

وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والتخطيط في (اسكوا) فيتو انتيني في بيان ان تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) الذي اعدته (اسكوا) اظهر وجود تحديات اساسية امام الاداء الصحيح في تعزيز المنافسة وتنظيم السوق في المنطقة العربية.

واوضح ان ابرز التحديات تتمثل "بصياغة واعتماد وتنفيذ التشريعات اضافة الى ملاحقة النماذج المختلفة المتبعة من قبل السلطات من حيث هيكلة العلاقة بين المنافسة والسلطات التنظيمية والاعفاءات وغيرها".

واكد انتيني اهمية "اقرار السياسات التي تستهدف تحسين العلاقة بين المنافسة واللوائح القطاعية الفعالة وكذلك تعزيز فعالية إنفاذ المنافسة والتصاميم المؤسسة للانظمة والسوق المتعلقة بانعدام الثقة وبالحاجة الى الاداء الصحيح لمنظمي السوق".

من جانبه لفت مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جان طويلة الى ان التشريعات التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار تشكل علامة بارزة لأي نشاط اقتصادي ناجح وهادف الى النمو مشددا على دورها المهم في تنظيم البيئة التجارية والسعي الى الحد من تفرد التجار في السيطرة على السوق.

واكد طويلة اهمية التشريعات في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنافسية بين التجار وتكريس حرية العرض والطلب في السوق.

يذكر ان تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) يأتي ضمن سلسلة من الدراسات والتقارير التي تعدها (اسكوا) حول الحوكمة الاقتصادية بهدف تسليط الضوء على الواقع القائم في المنطقة العربية وتقديم التوصيات لتطوير السياسات التي تعزز الاداء الاقتصادي والنمو في دول المنطقة. (النهاية) و س م / ر ج

بنعمرو يستعرض ببيروت الأدوار البارزة التي منحها الدستور المغربي لمجلس المنافسة
أخبارنا

استعرض رئيس مجلس المنافسة، السيد عبد العالي بنعمرو، اليوم الثلاثاء ببيروت، الدور البارز الذي منحه الدستور المغربي للمجلس في كل ما يتعلق بتقنين السوق وضمان حرية المنافسة.

وأوضح السيد بنعمرو في مداخلة خلال لقاء مجموعة خبراء من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (مينا)، أن دستور المملكة منح مجلس المنافسة جميع الصلاحيات و"الأسبقية" في مراقبة احترام المنافسة في السوق ومحاربة الممارسات المنافية .

وشدد بنعمرو خلال اللقاء، المنظم بدعوة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن مجلس المنافسة المغربي يتمتع الآن، بعدما كان دوره في السابق "استشاريا"، بسلطة تقريرية تمنحه الحق بإعطاء جزاءات للمقاولات والمؤسسات في حال مخالفتها للمنافسة.

كما يتمتع المجلس أيضا بحق "الإحالة الذاتية"، أي اتخاذ مبادرة دراسة أي قطاع من القطاعات، هذا بالإضافة الى "سلطة التحري" داخل القطاعات من أجل التأكد من توفر شروط التنافسية.

وأبرز بنعمرو أيضا، سلطة "المرافعة" التي يتمتع بها المجلس، أي "التنديد" في حالة مخالفة الإدارات والمؤسسات التابعة للدولة المخالفة لشروط وقوانين المنافسة .

وفي هذا السياق، تطرق السيد بنعمرو، خلال اللقاء، الذي تحتضنه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، في ورقة حول موضوع "تقنين المنافسة إزاء القطاع العام"، الى "كيفية التعامل مع مؤسسات الدولية ذات الطابع التجاري التي تخضع لقواعد وتقنين مجلس المنافسة ."

وشدد على أن المؤسسات ذات الطابع التجاري التابعة للدولة "تخضع أيضا لتقنينات مجلس المنافسة" إذا أخلت بقواعد المنافسة، مشيرا في ذات السياق الى أن مقاولات الدولة "غير التجارية" تخضع أيضا الى مراقبة المجلس، عبر "المرافعة."

كما تطرق الى العلاقة بين مجلس المنافسة باعتباره "المقنن الوطني" والمؤسسات الأخرى التي لها دور فيما يتعلق بتقنين المنافسة، أي "المقننين القطاعيين."

وأوضح السيد بنعمرو أن المقنن القطاعي (الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات مثلا في قطاع الاتصالات) يشتغل على كل ما هو قبلي، أي السهر على "العلاقات بين المؤسسات المعنية بالأمر وتنظيم الشبكات بينها وكذا بكل القضايا والعلاقات التقنية" بينها.

أما المقنن الوطني (المجلس) فمهمته "بعدية"، أي كل ما يتعلق بالممارسات في السوق، خاصة عندما تكون منافية للمنافسة .

ويذكر أنه تم خلال اللقاء إطلاق تقرير للأسكوا حول "المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية."

ويندرج التقرير ضمن سلسلة من الدراسات والتقارير التي تعدها الاسكوا حول الحوكمة الاقتصادية.

وأبرز التقرير في توصياته، بالخصوص، أهمية تحديد اختصاصات مجالس المنافسة بالمنطقة العربية، وضمان استقلاليتها عبر تعزيز ميزانياتها، ووضع آليات لتعزيز قوانين المنافسة .

وشدد التقرير، أيضا، على الحاجة إلى الأداء الصحيح لمنظمي السوق في المنطقة العربية بهدف تعزيز بيئة الأعمال ورعاية الاستثمارات وتحسين الأداء الاقتصادي والنمو.

الاسكوا تشدد على أهمية قوانين المنافسة في تعزيز الاقتصاد و النمو

النهار

شدد مسؤول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) اليوم الثلاثاء على اهمية القوانين المتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في تعزيز بيئة الاعمال ورعاية الاستثمارات وتحسين الاداء الاقتصادي والنمو في المنطقة العربية. وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والتخطيط في (اسكوا) فيتو انتيني في بيان ان تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) الذي اعدته (اسكوا) اظهر وجود تحديات اساسية امام الاداء الصحيح في تعزيز المنافسة وتنظيم السوق في المنطقة العربية. واوضح ان ابرز التحديات تتمثل "بصياغة واعتماد وتنفيذ التشريعات اضافة الى ملاحقة النماذج المختلفة المتبعة من قبل السلطات من حيث هيكلة العلاقة بين المنافسة والسلطات التنظيمية والاعفاءات وغيرها". واكد انتيني اهمية "اقرار السياسات التي تستهدف تحسين العلاقة بين المنافسة واللوائح القطاعية الفعالة وكذلك تعزيز فعالية إنفاذ المنافسة والتصاميم المؤسسة للانظمة والسوق المتعلقة بانعدام الثقة وبالحاجة الى الاداء الصحيح لمنظمي السوق". من جانبه لفت مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جان طويلة الى ان التشريعات التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار تشكل علامة بارزة لأي نشاط اقتصادي ناجح وهادف الى النمو مشددا على دورها المهم في تنظيم البيئة التجارية والسعي الى الحد من تفرد التجار في السيطرة على السوق. واكد طويلة اهمية التشريعات في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنافسية بين التجار وتكريس حرية العرض والطلب في السوق. يذكر ان تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) يأتي ضمن سلسلة من الدراسات والتقارير التي تعدها (اسكوا) حول الحوكمة الاقتصادية بهدف تسليط الضوء على الواقع القائم في المنطقة العربية وتقديم التوصيات لتطوير السياسات التي تعزز الاداء الاقتصادي والنمو في دول المنطقة.

الاسكوا تشدد على أهمية قوانين المنافسة في تعزيز الاقتصاد و النمو

البوابة

شدد مسؤول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) أمس الثلاثاء على اهمية القوانين المتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في تعزيز بيئة الأعمال ورعاية الاستثمارات وتحسين الأداء الاقتصادي والنمو في المنطقة العربية.
وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والتخطيط في (إسكوا) فيتو إنتيني في بيان: إن تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) الذي اعدته (إسكوا) أظهر وجود تحديات أساسية أمام الأداء الصحيح في تعزيز المنافسة وتنظيم السوق في المنطقة العربية.
وأوضح أن أبرز التحديات تتمثل "بصياغة واعتماد وتنفيذ التشريعات إضافة إلى ملاحقة النماذج المختلفة المتبعة من قبل السلطات من حيث هيكلة العلاقة بين المنافسة والسلطات التنظيمية والإعفاءات وغيرها".
وأكد إنتيني أهمية "إقرار السياسات التي تستهدف تحسين العلاقة بين المنافسة واللوائح القطاعية الفعالة، وكذلك تعزيز فعالية إنفاذ المنافسة والتصاميم المؤسسة للأنظمة والسوق المتعلقة بانعدام الثقة وبالحاجة إلى الأداء الصحيح لمنظمي السوق".
من جانبه لفت مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جان طويلة إلى أن التشريعات التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار تشكل علامة بارزة لأي نشاط اقتصادي ناجح وهادف إلى النمو، مشددًا على دورها المهم في تنظيم البيئة التجارية والسعي إلى الحد من تفرد التجار في السيطرة على السوق.
وأكد طويلة أهمية التشريعات في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنافسية بين التجار وتكريس حرية العرض والطلب في السوق.
يذكر أن تقرير (المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية) يأتي ضمن سلسلة من الدراسات والتقارير التي تعدها (إسكوا) حول الحوكمة الاقتصادية بهدف تسليط الضوء على الواقع القائم في المنطقة العربية وتقديم التوصيات لتطوير السياسات التي تعزز الأداء الاقتصادي والنمو في دول المنطقة.

الاسكوا تشدد على أهمية قوانين المنافسة فى تعزيز الاقتصاد و النمو

الرأي العام

شدد مسؤول في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «اسكوا» اليوم على أهمية القوانين المتعلقة بتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار في تعزيز بيئة الاعمال ورعاية الاستثمارات وتحسين الاداء الاقتصادي والنمو في المنطقة العربية.
وقال رئيس قسم الحوكمة الاقتصادية والتخطيط في «اسكوا» فيتو انتيني في بيان ان «تقرير المنافسة والتنظيم في المنطقة العربية» الذي اعدته «اسكوا» اظهر وجود تحديات اساسية امام الاداء الصحيح في تعزيز المنافسة وتنظيم السوق في المنطقة العربية.
وأوضح ان ابرز التحديات تتمثل بصياغة واعتماد وتنفيذ التشريعات اضافة الى ملاحقة النماذج المختلفة المتبعة من قبل السلطات من حيث هيكلة العلاقة بين المنافسة والسلطات التنظيمية والاعفاءات وغيرها.
واكد انتيني اهمية اقرار السياسات التي تستهدف تحسين العلاقة بين المنافسة واللوائح القطاعية الفعالة وكذلك تعزيز فعالية إنفاذ المنافسة والتصاميم المؤسسة للانظمة والسوق المتعلقة بانعدام الثقة وبالحاجة الى الاداء الصحيح لمنظمي السوق.
من جانبه لفت مستشار وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية جان طويلة الى ان التشريعات التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار تشكل علامة بارزة لأي نشاط اقتصادي ناجح وهادف الى النمو مشددا على دورها المهم في تنظيم البيئة التجارية والسعي الى الحد من تفرد التجار في السيطرة على السوق.
وأكد طويلة اهمية التشريعات في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنافسية بين التجار وتكريس حرية العرض والطلب في السوق.

اجتماع لتعزيز التعاون بين دولة قطر و الاسكوا

الراية

افتتح سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي، اجتماعًا تنسيقيًا بمقر وزارة الخارجية حول تعزيز مجالات التعاون الفني الدولي بين دولة قطر ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

تركز الاجتماع حول تعزيز تنسيق المساعدات التقنية التي يمكن أن تقدّمها الأمم المتحدة لدعم قطاعات الدولة وبناء القدرات الوطنية للمؤسسات والأفراد بالدولة انسجامًا مع الخطة الوطنية الشاملة لتحقيق رؤية قطر 2030.

ترأس وفد لجنة الأمم المتحدة سعادة الدكتور عبد الله الدردري نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، حيث ضم الوفد الزائر عددًا من مديري القطاعات المعنية بالتنمية في الإسكوا في مجالات التعاون الفني الدولي والتعليم والصحة والطاقة والاقتصاد والمناخ وتكنولوجيا المعلومات.

وضم وفد وزارة الخارجية إدارات قطاع التعاون الدولي، حيث تطرّق سعادة مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي إلى دور إدارة التعاون الفني الدولي بالوزارة لتنسيق الجهود الوطنية عبر وزارة الخارجية كحلقة وصل بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة مع الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة بالدولة، بغرض الحصول على فرص لدعم الاحتياجات التقنية والفنية لتلك المؤسسات الوطنية والتي حضر ممثلوها من هيئات شملت وزارات التنمية الإدارية والصحة والبيئة والتخطيط التنموي والإحصاء والتعليم.

وتم خلال الاجتماع مناقشات تفاعلية حول خطط وبرامج التعاون الفني الدولي المشترك وبحث فرص الاستفادة من الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تقدّمها الإسكوا للجهات المعنية .

مساعد وزير الخارجية يفتتح اجتماعاً لتعزيز التعاون بين قطر و الاسكوا

الخليج 24

افتتح سعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي، اجتماعا تنسيقيا بمقر ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). قطر# وزارة الخارجية حول تعزيز مجالات التعاون الفني الدولي بين دولة

تركز الاجتماع حول تعزيز تنسيق المساعدات التقنية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لدعم قطاعات الدولة وبناء القدرات الوطنية للمؤسسات والأفراد بالدولة انسجاما مع الخطة الوطنية الشاملة لتحقيق رؤية قطر# 2030.

ترأس وفد لجنة الأمم المتحدة سعادة الدكتور عبدالله الدردري نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، حيث ضم الوفد الزائر عددا من مديري القطاعات المعنية بالتنمية في الإسكوا في مجالات التعاون الفني الدولي والتعليم والصحة والطاقة والاقتصاد والمناخ وتكنولوجيا المعلومات.

وضم وفد وزارة الخارجية إدارات قطاع التعاون الدولي، حيث تطرق سعادة مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي إلى دور إدارة التعاون الفني الدولي بالوزارة لتنسيق الجهود الوطنية عبر وزارة الخارجية كحلقة وصل بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مع الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة بالدولة، بغرض الحصول على فرص لدعم الاحتياجات التقنية والفنية لتلك المؤسسات الوطنية والتي حضر ممثلوها من هيئات شملت وزارات التنمية الإدارية والصحة والبيئة والتخطيط التنموي والإحصاء والتعليم.

وتم خلال الاجتماع مناقشات تفاعلية حول خطط وبرامج التعاون الفني الدولي المشترك وبحث فرص الاستفادة من الأنشطة والبرامج التي يمكن أن تقدمها الإسكوا للجهات المعنية بالدولة تحقيقا للتنمية الشاملة ووفقا للأهداف الإنمائية الجديدة التي أقرتها الأمم المتحدة للفترة 2015-2030.

للدورة الوزارية التاسعة والعشرين للإسكوا المزمع عقدها في الأسبوع الأخير من شهر مايو الدوحة# ويأتي هذا الاجتماع التنسيقي الهام في ظل الشروع في استضافة

2016.

المنتدى العربي للبحث العلمي و التنمية المستدامة

السفير

تنظم «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الالكسو» الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة، بالتعاون مع الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ومؤسسة رفيق الحريري، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ـ **الاسكوا**، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ الايسيسكو، والمعهد المغاربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، واللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والثقافة والعلوم، برعاية وحضور الوزير نبيل دو فريج وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وذلك في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس المقبل 10 كانون الأول 2015 في مقر الاتحاد العام للغرف العربية (مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي).(

الجلسة الافتتاحية للدورة التكوينية الأولى حول مشروع أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية المستدامة متصل

في إطار تطوير منظومة الوظيفة العمومية، وتثمين الموارد البشرية عبر التكوين والتكوين المستمر، الذي يعد مرتكزا للحكامة الجيدة ، تنظم وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ، بتعاون مع المدرسة الوطنية للإدارة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، برنامجا تدريبيا يروم تعزيز المعرفة والقدرات والمهارات (ESCWA) لغربي آسيا الإسكوا والخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية المستدامة لفائدة مختلف المسؤولين بـالإدارات العمومية، . والذي أعطيت انطلاقته يوم الثلاثاء 08 دجنبر 2015 بمقر المدرسة الوطنية للادارة ا بالرباط

و يندرج هذا البرنامج في إطار مشروع أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية المستدامة، الرامي الى تعزيز القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى المسؤولين والمدراء بـالإدارات العمومية في الدول العربية. ان اختيار هذا الموضوع يتزامن وتبني المجتمع الدولي لأهداف التنمية المستدامة الذي يستدعي تكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات .والاتصال من أجل تحقيقها وتكييفها حسب الخصائص الوطنية

ويشمل هذا البرنامج مرحلتين، مرحلة نموذجية تنظم دوراتها في الفترة الممتدة ما بين 8 و 18 دجنبر الحالي بمقر المدرسة الوطنية للإدارة،والتي ستشكل أرضية لتقييم مختلف الجوانب العلمية منها والبيداغوجية واللوجيستيكة، والتي على ضوئها ستنطلق مرحلة التعميم في السنة المقبلة